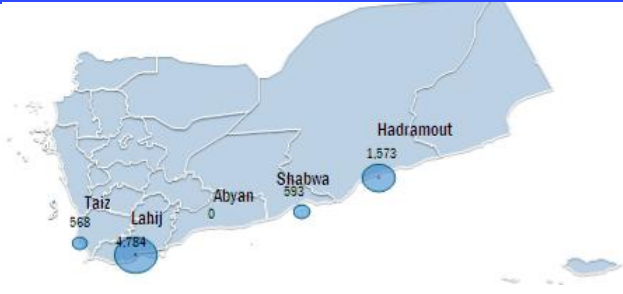


سجل الوقائع – اليمن
 فبراير 2013


لاجئون صوماليون من مخيم خرز للاجئين، (تصوير: أودارد ليبوسكي / المفوضية)

أعداد اللاجئين			
اللاجئون الذين تم الاعتراف بهم من جانب الحكومة اليمنية			
صوماليون	228,121		
اللاجئون بمقتضى ولاية المفوضية			
إثيوبيون	5,248		
إريتريون	1,088		
عراقيون	3,431		
آخرون	566		
الإجمالي	238,454		
الواصلون الجدد إلى الشواطئ للعام 2012			
صوماليون	23,086	إثيوبيون	84,376
الإجمالي	107,532	آخرون	70
الواصلون الجدد إلى الشواطئ للعام 2013 (حتى 1 فبراير)			
الشهر	صوماليون	إثيوبيون	آخرون
يناير	1,286	6,231	1
فبراير			
مارس			
أبريل			
مايو			
يونيو			
يوليو			
أغسطس			
سبتمبر			
أكتوبر			
نوفمبر			
ديسمبر			
الإجمالي	1,286	6,231	1
الواصلون بحسب المحافظة			



النازحون داخلياً بحسب المحافظة (حتى تاريخ 1 فبراير)		
المحافظة	إجمالي النازحين	إجمالي العائدين
صنعاء	38,640	
عمران	39,780	4,778
حجة *	110,653	25,081
الجوف	24,700	
صعدة	103,014	6,986
ذمار (إحصائية تقديرية)	2,627	
إجمالي النازحين في شمال البلاد	319,414	36,845
عدن	14,104	87,894
أبين		33,319**
لحج	10,775	15,317
شبة	1,050	385
حضرموت	3,416	1,588
البيضاء	813	242
المهرة	272	96
إجمالي النازحين جنوب البلاد	30,430	138,841***
	385,320	134,911

* يشمل هذا العدد 16,384 نازحاً داخلياً من أهالي محافظة حجة نفسها.
 ** يشمل هذا العدد حوالي 23,158 من إجمالي العائدين الذين يُتوقع أن يبادروا بتسجيل أنفسهم كعائدين.
 *** لا تزال عملية التسجيل مستمرة.

خلفية

اليمن هي الدولة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية التي وقعت على إتفاقية 1951 للاجئين وبرتوكول عام 1967 التابع لها. وقد بدأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملياتها في اليمن عام 1987 ثم وسعت عملها في الجنوب في عام 1992 للإستجابة للتدفق الكبير للاجئين الصوماليين. وتواجه اليمن تحديات كبيرة وفريدة من نوعها مع قضايا اللاجئين، والنزوح الداخلي و الهجرة المختلطة. ويتم منح الصوماليين حق اللجوء منذ الوهلة الأولى لوصولهم، بينما يتوجب على الجنسيات الأخرى الخضوع لإجراءات تحديد وضع اللجوء الذي تقوم به المفوضية. وفي ذات الوقت تقوم المفوضية بتنسيق أنشطة الحماية وتقديم المساعدات للسكان النازحين داخلياً في البلاد.

تأثير الأزمة الإنسانية على اللاجئين والنازحين

لا تزال اليمن تعيش في خضم حالة طوارئ وأزمة إنسانية معقدة، فهناك تزايد مستمر في الإحتياجات الإنسانية بنسب خطيرة. ولا تزال اليمن تستقبل تدفق غير مسبوق من الناس الفارين من القرن الأفريقي عبر خليج عدن و البحر الأحمر بحثاً عن الأمان، الحماية و فرص إقتصادية أفضل. ونتيجة لتدهور الحالة الاقتصادية وإنعدام الأمن في اليمن، أصبح العديد من اللاجئين ممن كانوا يعتمدون على أنفسهم في الكسب يعيشون حالة من الضعف المتزايد.

إضافة إلى ذلك، تعاني اليمن من قضية النزوح الداخلي، حيث أسفرت العديد من جولات القتال في محافظة صعدة وما حولها و التي بدأت عام 2004 عن عمليات نزوح متكررة و واسعة النطاق. وفي جنوب البلاد، أدى النزاع المسلح الذي إندلع في مايو 2011 في محافظة أبين إلى موجات نزوح كبيرة، إلا أنه ومنذ شهر يوليو 2012 في أعقاب توقف الحرب و تحسن الوضع الأمني تمت عودة أكثر من 100,000 نازحاً داخلياً إلى ديارهم في أبين. و تقوم المفوضية وبالتنسيق مع منظمات إنسانية أخرى بدعم الحلول الدائمة للنازحين في أي مكان يتواجدون فيه، و تشمل هذه الحلول مساعدة النازحين الذين يقررون العودة طوعاً إل ديارهم، حيث تقدم لهم المساعدات المنقذة للحياة، كما تقوم وبالتعاون مع كتلة الحماية بالمراقبة عن كثب للإطلاع على إحتياجات الحماية للنازحين. و إلى جانب ذلك، تقوم المفوضية بدعم الحكومة اليمنية لتطوير سياسة وطنية لمعالجة قضايا النزوح الداخلي في عموم البلاد.



أكثر من 100,000 نازحاً عادوا إلى محافظة أبين و بدأوا في ممارسة حياتهم اليومية وسط المباني المدمرة والبنية التحتية المتضررة ونقص في الخدمات الأساسية. (تصوير: أميرة الشريف/المفوضية.)



عدد من النازحين من مدينة رداع وجدوا ملجأ لهم في غرفة في محافظة ذمار. (تصوير: المفوضية السامية/ المجلس الدنماركي للاجئين).

النازحون داخلياً

في أواخر يناير و بداية شهر فبراير، نزح آلاف الأشخاص جراء القتال الأخير الذي اندلع في منطقة رداع بمحافظة البيضاء. وقد اتخذ العديد من النازحين مأوى لهم لدى عائلات مضيفة، في حظائر المزارع، وحتى في الكهوف في منطقة رداع و محافظة ذمار. و في يومي 3-4 فبراير، قامت بعثة تقييم مشتركة بين المفوضية واليونيسيف وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان و المجلس الدنماركي للاجئين والوحدة التنفيذية لشؤون النازحين التابعة للحكومة اليمنية بزيارة إلى محافظة ذمار للقاء النازحين وجمع المعلومات حول احتياجاتهم. و قد وجد الفريق أن هناك حاجة ملحة لتوفير مواد إيوائية للعائلات النازحة في مدينة ذمار، و وفقاً لسكان المناسخ في رداع، أدى القتال إلى تدمير المنازل والمزارع والممتلكات الأخرى، على الرغم من أن المدى الكامل للأضرار لم تُعرف تقاصيله بعد. وقد قامت المفوضية على الفور بتقديم 505 مجموعة من المساعدات الأيوائية الأولية تحتوي على فرش وبطانيات وحصائر النوم ودلاء المياه ومستلزمات المطبخ والأغطية البلاستيكية لكل أسرة، حيث تم توزيع هذه المجموعات عبر الشريك التنفيذي للمفوضية جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية. و تقوم المفوضية أيضاً و بالتنسيق مع برنامج الغذاء العالمي والوحدة التنفيذية بعملية تسجيل النازحين.

كشفت تقييم مشترك أجرته المفوضية السامية والوحدة التنفيذية لشؤون النازحين بأن أكثر من 50% من العائلات النازحة القليلة المتبقية في مراكز جماعية في عدن يرغبون في العودة إلى ديارهم، إلا أنهم غير قادرين على القيام بذلك بسبب الدمار الكامل أو الجزئي الذي طال منازلهم، و تعمل المفوضية على إنشاء قاعدة معلوماتية أكثر دقة لبدء إعادة تأهيل المنازل المتضررة للأفراد الأشد ضعفاً لتمكينهم من العودة.

بالإضافة إلى التوجيهات الصادرة من دولة رئيس الوزراء في أواخر عام 2012 لوضع سياسة وطنية للنازحين داخلياً، تم إنشاء فريق عمل فني يتألف من الوحدة التنفيذية لشؤون النازحين و وزارة التخطيط والتعاون الدولي و وزارة الخارجية و ذلك لصياغة هذه السياسة الوطنية. و تقوم المفوضية بتقديم المساعدة التقنية للجنة الصياغة.

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع:

حسام الدين مصطفى- مسؤول الإعلام- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين- عدن: sulimanh@unhcr.org
جمال النجار، مساعد الشؤون الإعلامية و الإتصال – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – صنعاء: alnajjar@unhcr.org
زيد العلايا، مساعد الشؤون الإعلامية - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – صنعاء: alalaya@unhcr.org

قام مجلس الأمن الدولي بأول زيارة إلى اليمن في 28 يناير 2013 لمناقشة عدد من القضايا مع الرئيس اليمني ورئيس الوزراء، وعدد من أعضاء مجلس الوزراء، وغيرها من الجهات الوطنية الفاعلة ذات الصلة، والفريق القطري الإنساني (HCT)، وأعضاء السلك الدبلوماسي. و جاءت زيارة مجلس الأمن و التي استمرت عدة ساعات بعد زيارة الأمين العام في نوفمبر عام 2012، والذي قدم خلالها الدعم لجهود الرئيس والحكومة اليمنية، و تجديد التأكيد على دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة للتسوية السياسية في اليمن والحوار الوطني القادم. وقد حضر ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن الحفل الرئيسي، واجتمع مع أعضاء الوفد الزائر. و خلال اجتماع الوفد مع الفريق القطري الإنساني كانت قضايا اللاجئين والنازحين داخلياً من بين القضايا التي تم تسليط الضوء عليها.

في 30 يناير 2013 قام ممثل المفوضية السامية بتسليم سيارة لوزارة حقوق الإنسان وذلك لتعزيز قدرة الوزارة على الإستجابة لإحتياجات اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخلياً في اليمن. و يأتي هذا الدعم في إطار التعاون المستمر بين المفوضية والوزارة في عملية بناء قدرات الحكومة على تلبية إحتياجات الأشخاص الأكثر ضعفاً في اليمن. وقد قام كل من رئيس الوزراء السيد/محمد سالم باسندوة و وزيرة حقوق الإنسان السيدة/ حورية مشهور بتكريم الممثل بشهادة شكر تقديراً لجهود المفوضية السامية في البلاد، وعلى وجه الخصوص الدور القيادي في المساعدة في عودة النازحين إلى ديارهم في أبين.

و في 28-29 يناير 2013، شاركت المفوضية السامية في ورشة عمل حول التهريب التي نظمتها مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة في فينا بالتعاون مع وزارة العدل و المبادرة العربية لبناء القدرات الوطنية لمكافحة الإتجار وتهريب البشر. و كان الهدف من الورشة تقديم المساعدة للحكومة اليمنية في عمل مسودة لقانون مكافحة تهريب و الإتجار بالبشر و إرشاد اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر.

اللاجئون

عقدت المفوضية السامية لقاءً مع أمين العاصمة صنعاء للدعوة إلى تنفيذ مسح غذائي في العاصمة و التي يعيش فيها 35.000 لاجئاً، حيث ازدادت حالات سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة في ضوء الاضطرابات الأخيرة التي شهدتها البلاد.

قامت المفوضية السامية بالتنسيق مع استشاري حماية أطفال بعمل تقييم تشاركي (العمر، النوع الاجتماعي و تعميم التنوع) مع مجموعات من اللاجئين في محافظة عدن من أجل تقييم احتياجاتهم العامة لا سيما الثغرات ذات الصلة بعملية حماية الأطفال.



هذه المرأة الصومالية هي واحدة من حوالي 45,000 لاجئاً حضرياً يعيشون في منطقة البساتين محافظة عدن. (تصوير: المفوضية).